الأمم المتحدة S/2011/727

مجلس الأمن

Distr.: General
22 November 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١) الذي أنشأ فيه المجلس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لفترة أولية قدرها ثلاثة أشهر، لمساعدة ودعم الجهود الليبية المبذولة على الصعيد الوطني من أجل استعادة الأمن والنظام العامين وتعزيز سيادة القانون؛ وإجراء حوار سياسي يضم الجميع، وتعزيز المصالحة الوطنية، والشروع في عملية وضع الدستور والعملية الانتخابية؛ وبسط سلطة الدولة بوسائل منها تعزيز المؤسسات الناشئة الخاضعة للمساءلة واستئناف الخدمات العامة؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لا سيما بالنسبة لمن ينتمون إلى الفئات الضعيفة، ودعم العدالة الانتقالية؛ واتخاذ الخطوات الفورية المطلوبة لبدء الإنعاش الاقتصادي؛ وتنسيق الدعم الذي قد يُطلب من الجهات الفاعلة الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية، حسب الاقتضاء.

٢ – ويستعرض التقرير آخر التطورات السياسية والأمنية في ليبيا، وأنشطة البعثة منذ اتخاذ القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ويقدم استعراضاً عاماً للحالة الإنسانية، كما يُجري تقييماً للتحديات المستمرة التي تواجه ليبيا وهي تمر بهذه المرحلة الانتقالية التاريخية.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية في ليبيا

٣ – كان إعلان الاستقلال الذي أصدره المجلس الانتقالي الوطني في ليبيا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في بنغازي بشيراً بنهاية القتال المسلح في البلد، وذلك بعد مضي ثمانية أشهر منذ أن حاول نظام القذافي أن يقمع إحدى الحركات السلمية التي اندلعت شرارتها في ١٥ شباط/فبراير، حينما قامت بعض الأسر بمظاهرة احتجاجية طالبت فيها بإطلاق سراح أحد المحامين الممثلين لها في مطالبهم المتعلقة بمجزرة أبوسليم التي وقعت عام ١٩٩٦. وقد

الرجاء إعادة استعمال الورق

جاء سقوط مدينة سرت، الذي أوضح المجلس الانتقالي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر أنه سيؤدي إلى إعلان الاستقلال، ومقتل معمر القذافي في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، بعد ثلاثة أيام من إعلان قوات المجلس الانتقالي عن وقوع مركز مدينة بني وليد في قبضتها. وقد وقعت هذه الأحداث في أعقاب أسابيع من العمليات القتالية المكثفة من شارع إلى شارع في كلتا المدينتين، وفي ظل خلفية من الضغوط المتزايدة التي تعرض لها المجلس الانتقالي لتحقيق نصر حاسم على القوات والقناصة الموالين للقذافي المتحصنين في أرجاء كلٍّ من المعقِلَين.

٤ - وقد أُشيد بإعلان الاستقلال إشادة واسعة النطاق في ليبيا وخارجها بوصفه يمثل بداية جديدة للشعب الليبي، ويضع بلدهم على الطريق نحو تحقيق المصالحة الوطنية وبناء دولة قومية حديثة قائمة على المبادئ التي تنادي بها الثورة وهي: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساءلة، واحترام حقوق الأقليات، وتمكين المرأة، وتعزيز المجتمع المدني. وفي هذا السياق، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠١٦ (٢٠١١) في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر لإنهاء منطقة حظر الطيران وأحكام القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) بشأن حماية المدنيين، وذلك اعتباراً من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٥ - ومع صدور إعلان الاستقلال، بدأ العد التنازلي لتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها المجلس الانتقالي في إعلانه الدستوري المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠١١. وقد نص الإعلان الدستوري على أن ينتقل المجلس الانتقالي إلى طرابلس وأن ينشئ حكومة مؤقتة في غضون ٣٠ يوماً؛ وعلى أن يقوم بعد ذلك، في غضون ٩٠ يوماً، باعتماد تشريعات انتخابية وإنشاء هيئةً لإدارة الانتخابات. وفي غضون ٢٤٠ يوماً، تجري ليبيا انتخابات لتشكيل مؤتمر وطني، مما سيضفي صفة الشرعية الديمقراطية على الحكومة الجديدة وعلى صياغة الدستور الجديد. وسيُطرَح الدستور للاستفتاء الشعبي في غضون ٣٠ يوماً بعد اعتماده من المؤتمر الوطني، ثم تمضي ليبيا قدماً بإجراء أول انتخابات لها وفقاً للدستور.

٦ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد الانتقال إلى طرابلس، أعلن المجلس الانتقالي تعيين عبد الرحيم الكيب بوصفه رئيس الوزراء الجديد للحكومة الانتقالية للبلد. وقد اختار المجلس السيد الكيب من بين تسعة مرشحين من خلال عملية تصويت تتسم بالشفافية. وقد أعلن أنه يتوقع تشكيل حكومته في غضون أسبوعين، داخل إطار فترة الثلاثين يوماً.

٧ - وما زال أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجلس الوطني الانتقالي هو توطيد الأمن، لا سيما في طرابلس، حيث يوجد عدد كبير من ''ألوية'' الثوار المسلحين. وقد تأجج هذا التحدي نتيجة وقوع عدة مواجهات فيما بين مختلف ''الألوية'' أثناء الأسبوع الأخير

من تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر، مما أسفر عن مقتل عدة مقاتلين وجرح عدد من ضباط الشرطة.

٨ - ورغم أن التهديد الذي تشكله العناصر الموالية للقذافي أصبح محصوراً بدرجة كبيرة في مدينتي سرت وبني وليد في أعقاب سقوط طرابلس في ٢١ آب/أغسطس، فقد وقعت انتهاكات أمنية يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في أحياء من العاصمة يُنظَر إليها باعتبارها من مؤيدي نظام القذافي، مما بيَّن قدرة هذه العناصر على تقويض الترتيبات الأمنية في طرابلس، على الأقل مادام معمر القذافي طليق السراح. وأُفيد بمقتل شخصين من الموالين للقذافي ومقاتل من الثوار في تلك الحوادث، التي سبقها عدد من حوادث إطلاق النار من مركبة متحركة عند نقاط تفتيش مختلفة في المدينة ذلك الأسبوع. ولم تتكرر هذه الحوادث منذ مقتل القذافي.

٩ - ولمجابهة هذه التحديات، عمدت السلطات الجديدة إلى جعل المسؤولية عن الحالة الأمنية في طرابلس تحت مظلة لجنة عليا للأمن مؤلفة من ثلاثة أعضاء من المجلس الانتقالي، بانتظار تعيين الحكومة المؤقتة الجديدة. وفي أنحاء أخرى من البلد، اتخذت المجالس المحلية والعسكرية في عدد من البلدات مبادرات لإدماج ''ألوية'' الثوار القائمة في إطار هياكل مجالسها العسكرية.

١٠ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، غداة إعلان التحرير، رأست لجنة الأمن العليا احتفالاً قام فيه عدد من الألوية في مصراتة بتسليم ما يزيد عن ٥٠٠ قطعة من الأسلحة الخفيفة إلى وزارة الداخلية. وقد صُمِّمَت هذه المبادرة، رغم طبيعتها المحدودة، بغرض نشر رسالة عامة مفادها أن تسليم الجماعات المسلحة لأسلحتها يُعدّ من أولويات المجلس الانتقالي والحكومة المؤقتة المقبلة. وفي اليوم نفسه، أعلن رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل أيضاً خططاً لتشكيل لجنة تتمثل مهامها الرئيسية في إعادة إدماج المقاتلين، وتقديم الدعم للجرحى وأسر الشهداء، ووضع الخطط لجمع الأسلحة. وأُنشئت هذه اللجنة في وقت لاحق بموجب مرسوم صدر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

١١ - ورغم أن هذه المبادرات لا تمثل إلا خطوات أولية، فإنها تعكس اعترافا متزايدا بضرورة إعادة توزيع الألوية تدريجياً بعيداً عن المراكز السكانية، بالتوازي مع وضع آليات متفق عليها لتوفير خدمات الأمن في المدن والبلدات الرئيسية. وهناك توافق في الآراء على نطاق واسع بشأن ضرورة الإزالة الفورية لجميع الأسلحة الثقيلة من وسط المدن؛ وسيتبع ذلك عمليات لجمع الأسلحة الخفيفة إلى جانب اتخاذ قرارات تتعلق بمستقبل المقاتلين من الثوار. وتشمل الخيارات قيد النظر إدماج المقاتلين في إطار الشرطة والقوات المسلحة،

والمساعدة على العودة إلى الحياة المدنية، أو إعادة التنظيم المحتمل كقوات لحماية الحدود أو العمل في شركات الأمن المسؤولة عن حراسة المرافق العامة والمنشآت النفطية.

ثالثا – أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

١٢ – تعدّ التحديات التي يواجهها الشعب الليبي والحكومة الجديدة المقبلة تحديات غير عادية. ورغم أن المسؤولين الليبيين أعلنوا بوضوح أنهم يعتبرون الأمم المتحدة شريكاً رئيسياً في هذا الوقت الحاسم الأهمية من المرحلة الانتقالية في ليبيا بعد انتهاء النزاع، فقد أكدوا أيضاً أهمية تحكُّم ليبيا بالكامل في عمليات التخطيط المتعلقة بإعادة بناء ليبيا. ومن المتوقع الشروع في المناقشات المفصَّلة بشأن دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وأنشطتها في الأجل الأطول بمجرد تولي الحكومة المؤقتة الجديدة لمهامها. إلا أن النشر السريع لعناصر رئيسية من البعثة مكَّنها من البدء في العمل في مجالات ذات أولوية في إطار ولايتها.

ألف – الدعم الانتخابي

١٣ – ما برحت المساعدة الانتخابية تعدّ واحدة من الأولويات الرئيسية للبعثة، إذ أن المجلس الانتقالي ملتزم بإجراء انتخابات أولية في غضون ثمانية أشهر، وهو إطار زمني ضيق في بلد خبرته الانتخابية محدودة أو معدومة على مدار ٤٥ عاماً. وللوفاء بهذا الإطار الزمني، وبما يتفق مع الإعلان الدستوري، يتعين اعتماد جميع التشريعات التي تنص على جميع عناصر العملية الانتخابية في غضون ثلاثة أشهر من إعلان الاستقلال في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، إلى جانب إنشاء هيئة لإدارة الانتخابات. ويواجه الليبيون عدداً من القرارات الرئيسية التي تستلزم إجراء مشاورات واسعة النطاق، مع جهات من بينها المجتمع المدني، حتى يمكن التوصل إلى توافق آراء سياسي بشأن المسائل التالية: تعيين الحدود الانتخابية وتخصيص المقاعد؛ والانتخابات الفردية أو القائمة على الأحزاب؛ وشروط أهلية الناخبين والمرشحين؛ وتمثيل المرأة والأقليات؛ وإنشاء هيئة ذات مصداقية لإدارة الانتخابات. ومن المسائل الأخرى ذات الأهمية الحاسمة إنشاء سجل للناخبين وإطلاق برنامج فعال لتثقيف الناخبين والتربية الوطنية، والتي أكد المحاورون الليبيون أهميتها مراراً وتكراراً.

١٤ – وقد قامت البعثة، منذ بداية تكليفها بولايتها، وبدعم من مدير شعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة الذي زار البعثة مرتين، بعقد اجتماعات في طرابلس وبنغازي وغيرهما من المدن مع أعضاء المجلس الانتقالي وممثلي اللجان السياسية والقانونية التابعة للمجلس واللجان الفرعية ذات الصلة، بشأن العملية الانتخابية، لا سيما فيما يتعلق بقانون الانتخابات وهيئة إدارة الانتخابات المقبلة. وبناءً على طلب

الليبيين، قامت البعثة بتعيين خبير قانوني/نظم انتخابية في بنغازي، وذلك لعقد سلسلة من الاجتماعات مع اللجنة الفرعية القانونية المكلفة بصياغة مشروع للقانون. وقدمت البعثة معلومات بشأن النظم الانتخابية المختلفة وتداعيات كل منها.

١٥ - وحتى الآن، ناقشت البعثة الشروط المسبقة اللازمة لتنفيذ الأنشطة الانتخابية، وأكدت أهمية إجراء مشاورات واسعة النطاق مع المجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى. وقدمت البعثة مواد تخطيطية ومعلومات مقارنة بشأن مجموعة متنوعة من المسائل الحاسمة الأهمية تشمل الإطار القانوني للانتخابات، وإنشاء هيئة إدارة الانتخابات، ووضع الميزانية وما يتعلق بها من عمليات استشارية. وبمجرد أن يوضح المجلس الانتقالي المسؤوليات المحدَّدة فيما يتعلق بالمسائل الانتخابية، من المتوقع أن تكثِّف البعثة من المشورات التي تقدمها.

١٦ - وعقدت البعثة أيضاً اجتماعات أولية مع المكاتب المسؤولة عن تسجيل المواطنين، وذلك لإسداء المشورة إلى السلطات الليبية بشأن نوعية قاعدة البيانات والجدوى التشغيلية للنظام الحالي فيما يتعلق بتحديد الإطار اللازم لإنشاء سجل الناخبين. ويلزم إجراء تقييم شامل لنوعية قواعد البيانات المتاحة عن السكان في أقرب وقت ممكن، وذلك لإنشاء مفهوم تشغيلي لعمليات تسجيل الناخبين.

١٧ - وفي سياق الاستجابة للطلبات الليبية فيما يتعلق بالتثقيف المدني وتثقيف الناخبين، اتخذت البعثة خطوات أولية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للمساعدة في مجال تثقيف الناخبين، ولإسداء المشورة بشأن العملية التشاورية المتعلقة بقانون الانتخابات. ومن المحتمل أن تشترك وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة في عملية التثقيف المدني وتثقيف الناخبين، تحت قيادة البعثة. وعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلسلة من الاجتماعات في طرابلس وبنغازي مع الأوساط الأكاديمية، ووسائط الإعلام، والقيادات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني تناولت وضع مقترحات لاستراتيجية بشأن التوعية المدنية. كما عقدت البعثة اجتماعات مع جماعات المجتمع المدني النسائية لمناقشة احتياجات المرأة فيما يتعلق بمشاركتها في الانتخابات والعملية السياسية. وأكدوا أهمية دور المرأة في العملية السياسية وفي تأمين الوظائف القيادية في المستقبل. وتم التأكيد أيضا على أهمية تضمين قانون الانتخابات أحكاما بشأن تعزيز تمثيل المرأة. وأكدت مناقشات المجتمع المدني أهمية إشراك الشباب في عملية صنع القرارات، وأشارت إلى أنهم حاربوا في خطوط المواجهة، ولا يطيقون صبراً على تحقيق التغيير.

١٨ - وأجرت البعثة مناقشات مع أعضاء آخرين من المجتمع الدولي، من بينهم منظمات غير حكومية، لتهيئة الأجواء لاتباع نهج متسق ومنسق في تقديم المساعدة الدولية المتعلقة بالانتخابات.

باء - حقوق الإنسان وسيادة القانون

١٩ - تواجه ليبيا تركة ثقيلة من انتهاكات حقوق الإنسان على يد نظام القذافي، شملت عقودا من الاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وحالات الإعدام التعسفي وخارج نطاق القضاء، وحالات الاختفاء التي لم تزل بعد دون حل. يضاف إلى ذلك الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت خلال النزاع، والتي جرى بيانها بصورة أولية في التقرير المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١١ للجنة التحقيق الدولية المكلفة من قبل مجلس حقوق الإنسان، وفي لوائح الاتهام التي أعدتها المحكمة الجنائية الدولية.

٢٠ - ومع إشراف المعارك على نهايتها، دعا ممثلي الخاص جميع الأطراف الى احترام حقوق الإنسان وأصدر نداءات مؤيدة لتلك الصادرة عن المجلس الوطني الانتقالي نفسه بعدم القيام بأية أعمال انتقامية حتى ضد المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والانتهاكات الخطيرة الأخرى. غير أنه وردت تقارير تبعث على القلق عن ارتكاب كلا الجانبين عمليات قتل ترقى إلى مستوى جرائم الحرب في سرت. ففي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أُسر معمر القذافي وقُتل في سرت، إلى جانب ابنه ووزير دفاعه. وأظهرت لقطات فيديو أن الزعيم الليبي السابق كان حيا وقت أسره. وفي أعقاب دعوات من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكثيرين من أعضاء المجتمع الدولي لإجراء تحقيق في الأمر، أعلن رئيس المجلس الوطني الانتقالي عبد الجليل في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر عن تشكيل لجنة تحقيق.

٢١ - وفي حين أُفرج عن السجناء السياسيين الذين احتجزهم نظام القذافي، هناك قرابة ٧ ٠٠٠ شخص محتجزين حاليا في السجون ومراكز الاحتجاز المؤقتة، التي يقع معظمها تحت سيطرة الألوية الثورية، بدون توفر الإجراءات القانونية الواجبة في ظل تعطل أعمال أجهزة الشرطة والقضاء. ويشكّل الرعايا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الذين كانوا في بعض الحالات موضع اتهام أو اشتباه في كونهم مرتزقة، عددا كبيرا من المحتجزين. وأُفيد بأن بعض المحتجزين تعرض للتعذيب وسوء المعاملة. وأُبلغ عن حالات استُهدف فيها أفراد بسبب لون بشرتهم. وكانت هناك أيضا تقارير عن احتجاز نساء دون حراسة من الإناث وتحت إشراف من الذكور، وعن أطفال تم احتجازهم مع أشخاص بالغين.

٢٢ - وفيما اتخذ المجلس الوطني الانتقالي بعض الخطوات نحو نقل المسؤولية عن المحتجزين من الألوية الثورية إلى السلطات الحكومية المناسبة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتنظيم الاحتجاز، ومنع الإساءات وإطلاق سراح من لا ينبغي إطالة فترات احتجازهم، وكذلك كفالة ألا تجري الاعتقالات في المستقبل إلا ضمن حدود القانون. وقد طرحت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هذه الشواغل بقوة على السلطات، بما في ذلك أعضاء اللجنة الأمنية العليا، التي تسعى إلى الاضطلاع بمسؤوليات المدعي العام والشرطة ومختلف الألوية الثورية العاملة في طرابلس، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات الاعتقال والاحتجاز. وأُفيد بإطلاق سراح بضع مئات من المحتجزين خلال عطلة عيد الأضحى في مصراتة وجبل نفوسة وطرابلس.

٢٣ - وتعرضت جماعة الطوارق لعمليات انتقامية بسبب الدور الذي قام به أفرادها في الهجمات التي شنتها قوات القذافي على مصراتة خلال النزاع ومسؤوليتهم المزعومة عن ارتكاب جرائم حرب. وأُفيد باستهداف الطوارق بأعمال قتل انتقامية، أو باقتيادهم من بيوتهم ونقاط التفتيش والمستشفيات على يد رجال مسلحين، وزُعم بتعرضهم في بعض الحالات لسوء المعاملة أو الإعدام أثناء الاحتجاز. وقد فرّ أعضاء من الجماعة إلى مختلف المدن الليبية.

٢٤ - ويسّرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بعثة استغرقت أسبوعا واحدا قامت بها مفوضية حقوق الإنسان إلى ليبيا في مطلع تشرين الأول/أكتوبر، من أجل تحديد المجالات التي يمكن فيها طلب مساعدة الأمم المتحدة. وعقد وفد المفوضية سلسلة من الاجتماعات في طرابلس وبنغازي ومصراتة بشأن المسائل المتعلقة بسيادة القانون، ولا سيما في ما يتصل بالإجراءات القانونية الواجبة والاحتجاز، والمفقودين، والعدالة الانتقالية، ودور المرأة في العملية السياسية في المستقبل. ويسّرت بعثة الأمم المتحدة أيضا زيارة قام بها موظفون في لجنة التحقيق الدولية للتحضير لعودة الأعضاء والمحققين إلى طرابلس، على النحو المتفق عليه مع المجلس الوطني الانتقالي.

٢٥ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر أنشئت الهيئة الوطنية للبحث والتعرف على المفقودين بموجب مرسوم. وتشمل الولاية المنوطة بها الكشف عن مصير جميع المفقودين اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، بمن فيهم الثوار، أو الموالون، أو المرتزقة، أو غيرهم. ويبحث فريق حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة مع الهيئة جوانب المساعدة المحتمل تقديمها من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، في ما يتعلق بتحديد الإطار المؤسسي للهيئة وتلبية احتياجاتها من الخبرة في مجال الطب الشرعي وغيره من المجالات.

٢٦ - وأطلع وزير العدل بالنيابة بعثة الأمم المتحدة على مشروع قانون بشأن العدالة الانتقالية، يستند إلى المبادئ الأربعة التالية: كشف الحقيقة وراء انتهاكات حقوق الإنسان؛ وتحقيق المصالحة فيما بين جميع أفراد المجتمع الليبي؛ وضمان محاكمة مرتكبي جرائم الحرب؛ وتعويض الضحايا. وعرضت بعثة الأمم المتحدة، بمشورة من المفوضية، أن تقدم تعليقات تفصيلية على مشروع القانون، وأوصت أن يخضع للمشاورات، بما في ذلك مع المجتمع المدني.

٢٧ - وفي ظل النظام السابق اتسم النظام القضائي بالفساد وعدم الكفاءة وانعدام الاستقلالية والقدرة المحدودة لبعض أعضائه بسبب عدم كفاية التدريب. وغلبت على النظام مؤسسات موازية وأطر تشريعية وتنظيمية متناقضة. وكان لكثير من القضاة والمحامين أدوار قيادية في الثورة، وهم يسعون الآن إلى بناء نظام قضائي معزز بالإصلاحات، ويتطلعون إلى الحصول على المساعدة التقنية من الأمم المتحدة في هذا الصدد. وقد بدأت البعثة تحديد الاحتياجات الفورية، تمهيدا لتقييم الاحتياجات بطريقة مناسبة. ولا تعمل معظم المحاكم في البلد بكامل طاقتها بسبب عدم وجود الأمن الكافي في مقار المحاكم، واستمرار غياب القضاة والموظفين الإداريين عن العمل. وتشمل الأولويات التشريعات المتعلقة باستقلال السلطة القضائية والمهن القانونية، والتدريب المتخصص للقضاة والمدعين العامين من أجل تناول مجموعة من الدعاوى بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك القضايا المتصلة بالعدالة الانتقالية.

٢٨ - وفي إشارة من المجلس الوطني الانتقالي إلى التزامه بالشفافية والمساءلة في المجال المالي، قام المجلس بإنشاء هيئة مستقلة لمراجعة الحسابات وفقا لإعلانه الدستوري. وينظر إليها بوصفها الهيئة الرئيسية المسؤولة عن التصدي للفساد وكفالة الشفافية في الحكومة. وقد أعرب مسؤولون في الهيئة عن اهتمامهم بالحصول على مساعدة الأمم المتحدة لتقييم احتياجات المؤسسة وتقديم الدعم المطلوب إليها.

جيم - الأمن العام

٢٩ - رغم نية السلطات الليبية إعادة المسؤولية الكاملة عن السلامة العامة والنظام العام إلى وزارة الداخلية في أقرب وقت ممكن، لم تتمكن الشرطة الليبية حتى الآن من استئناف الاضطلاع بهذه المسؤولية. وتتولى الجماعات المسلحة الثورية المسؤولية الرئيسية عن القانون والنظام في جميع أنحاء البلد، بدون الحصول على التدريب المناسب وخارج إطار قانوني ملائم. وقد ذكر أن نسبة كبيرة من ضباط الشرطة الليبيين في منطقة طرابلس قد عادوا إلى عملهم، وأن مديرين للشرطة من ذوي الخبرة يتولون تنظيمهم وقيادتهم. غير أن وجودهم في الشوارع لا يزال مقتصرا بشكل رئيسي على تنظيم حركة المرور.

٣٠ - وأجرى مستشارو الشرطة التابعون للبعثة اتصالات عمل مع المستوى الإداري في قسم الشرطة التابع لوزارة الداخلية. وتشمل الاحتياجات العاجلة التي تم تحديدها توفير ما يكفي من المعدات والتدريب والمساعدة الأساسية في دمج بعض الثوار في جهاز الشرطة. وأعرب رئيس الإدارة المعنية عن الحاجة إلى تنظيم دورات في ''تدريب المدربين'' وإلى المساعدة في استعراض المناهج التدريبية وإعداد الشرطة الليبية للاضطلاع بمسؤوليتها عن أمن الانتخابات. ويبدو أن معظم معاهد تدريب الشرطة سليم نسبيا من الناحية الهيكلية، ولكنه يفتقر إلى معدات التدريب والمواد والأثاث بسبب النهب؛ وإذا ما جددت هذه المواد يمكن أن تعاود هذه المعاهد عملها في غضون بضعة أسابيع.

دال - الإنعاش الاقتصادي وتنسيق المساعدة الدولية

٣١ - في أعقاب مؤتمر باريس بشأن ليبيا، المعقود في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، اتفقت الأمم المتحدة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والشركاء الدوليين الآخرين، مع ممثلي المجلس الوطني الانتقالي على إطار لتنسيق تقييم الاحتياجات لغرض تقييم الاحتياجات في المرحلة الانتقالية، وسيجري التقييم بقيادة المجلس الوطني الانتقالي، وفقا لمبادئ تقييم الاحتياجات بعد انتهاء النزاع المتفق عليها بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، على أن يتم ذلك بصورة معجلة. وتتمحورعمليات تقييم الاحتياجات في المرحلة الانتقالية حول عدد من القطاعات، وسيقود كل منها مسؤول للتنسيق من المجلس الوطني الانتقالي بدعم من منظمة دولية رائدة يتم تعيينها. ويتمثل الهدف من عمليات التقييم في تحديد الاحتياجات والاستجابات الفائقة الأهمية في المرحلة الانتقالية، بما يتمشى مع المواعيد الزمنية التي تحددها ليبيا، وبما يكفل المشاركة الدولية المتسقة القائمة على الطلب.

٣٢ - وفي اجتماع تشاوري عقد في طرابلس في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وشارك في رئاسته وزير المالية بالنيابة وممثلي الخاص، أشار الممثلون الليبيون إلى أنه ينبغي إرجاء عملية تنسيق تقييم الاحتياجات إلى ما بعد تشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة، من أجل كفالة تواجد النظراء الضروريين وتحقيق الاتساق السليم لأهداف التقييم مع الأولويات والنهج الوطنية. وفي هذا السياق، أعرب الجانب الليبي عن رغبته في عدم استقبال بعثات تقييم ثنائية خارج نطاق عملية التنسيق.

٣٣ - وسوف يناقَش توقيت التقييمات القطاعية على النحو المتوخى في عملية تنسيق الاحتياجات، وآليات التنسيق بين السلطات الليبية، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، في أسرع وقت ممكن بعد تولي الحكومة المؤقتة مهامها.

٣٤ - وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، رحبت السلطات الليبية ببعثة مشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يسّرتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لغرض تقصي الحقائق بشأن المستجدات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي، وإدارة المالية العامة، والإنفاق العام. وأعربت البعثة عن تقديرها للحوار البناء والبالغ الصراحة الذي جرى مع السلطات الليبية. ولاحظت البعثة أن فقدان الدخل من بيع المواد الهيدروكربونية أدى إلى تدهور كبير في الحسابات المالية والخارجية. ومع الانهيار في إنتاج النفط وعدم التوافر، مؤقتا، للدخل المتأتي من الأصول الخاضعة للعقوبات، فإن ليبيا تواجه أوضاعا صعبة جراء ميزانية مثقلة بالأعباء ولا تتسم باليقين للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وفيما يتوقع أن يستفيد اقتصاد ليبيا من انتعاش سريع، لا تزال ثمة شكوك تتعلق بالحالة الأمنية والعملية السياسية. وفي مجال الإدارة المالية العامة، حددت البعثة اثنتين من الأولويات الرئيسية الملحة، هما: إعداد الميزانية لعام ٢٠١٢، وإدارة النقدية بسبب الحالة الراهنة للسيولة. وطلبت السلطات أيضا المساعدة في تنفيذ إصلاحات في المجالات التي حددتها بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت البلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وتجري حاليا مناقشة المواعيد المتعلقة بإيفاد بعثات تقنية للمتابعة.

هاء - الإعلام والتوعية

٣٥ - منذ انطلاقة الثورة، برز توقٌ إلى حرية الصحافة وإلى تبادل المعلومات، وتجلى ذلك في انتشار الصحف والقنوات الإخبارية الفضائية. وحدد المحاورون الليبيون الحاجة إلى بناء القدرات في مجال إعداد التقارير الإعلامية الموضوعية، وطلبوا إلى الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية تقديم المساعدة في هذا الشأن. وفي غياب تشريع لتنظيم الإعلام، أشارت لجنة الاتصالات الإعلامية التابعة للمجلس الوطني الانتقالي إلى عزمها على ضمان سن هذا التشريع لكفالة حرية الصحافة مع ضمان مصداقية هذه المهنة ونزاهتها. وأعدت هذه اللجنة خططاً لإشراك خبراء في مجال قانون الإعلام، وصحافيين، وغيرهم من أصحاب المصلحة في هذه العملية. وبناءً على طلب لجنة الاتصالات الإعلامية، تقوم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بإسداء المشورة لهم في إطار ما يبذلونه من جهود لوضع الاستراتيجيات الإعلامية.

٣٦ - واستهل قسم الإعلام والاتصال التابع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عمله برسم خريطة للصحافة المحلية الليبية، لا سيما الصحافة المكتوبة، كخطوة تمهيدية لتحديد استراتيجية البعثة في مجال التوعية الإعلامية تمهيدا لتنظيم حملات توعية لتثقيف الناخبين خلال المراحل الانتخابية والأنشطة الأخرى التي صدر بها تكليف. ولتوضيح الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للجمهور الليبي عموماً، يقوم هذا القسم بتزويد الصحافة المحلية بالمعلومات عن ولاية البعثة وأنشطتها ويتيح ذلك من خلال الموقع الشبكي

للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى القسم الرصد الإعلامي للصحافة المحلية والإقليمية والدولية من أجل إطلاع البعثة ووكالات الأمم المتحدة على آخر التطورات.

رابعا – الأسلحة والأعتدة ذات الصلة

٣٧ – من التحديات الأمنية الرئيسية المطروحة أمام ليبيا والمجتمع الدولي الخطر الذي يمثله انتشار الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، وآثارها المحتملة على السلام والأمن في المنطقة وعلى الصعيد الدولي. ومما يدعو للقلق بوجه خاص وجود مخزونات قائمة ومكتشفة حديثاً من الأسلحة الكيميائية ومن قذائف سطح – جو المحمولة على الظهر المعروفة بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة. وقد أعرب مجلس الأمن عن هذا القلق مجدداً في قراره ٢٠١٧ (٢٠١١).

٣٨ – وعقب إجراء سلسلة من المشاورات في طرابلس بشأن هذه المسألة، بدأت البعثة تيسير التنسيق غير الرسمي بين السلطات الليبية، والدول الأعضاء التي تقدم المساعدة أو تعرضها، والمنظمات الدولية المعنية، بما فيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتولى هذا الفريق غير الرسمي، بصورة مؤقتة، تيسير تدفق المعلومات بشأن الأسلحة والأعتدة والمواقع الكيميائية أو النووية أو غيرها من الأسلحة والأعتدة والمواقع غير التقليدية الفعلية أو المشتبه فيها، بما في ذلك الظروف الأمنية في هذه المواقع، وبشأن عروض المساعدة من جانب الشركاء الدوليين.

٣٩ – ومع أن القوات التابعة للمجلس الوطني الانتقالي تسيطر في ما يبدو على جميع مواقع المواد الكيميائية والنووية ذات الصلة، فإن النظام المركزي للقيادة والمراقبة لا يزال مدعاة للقلق. ومع أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أقرت بأهمية التحقق من المواد النووية القائمة وضمانها، فشغلها الشاغل الفوري هو تحديد المواد النووية المستخدمة لأغراض تجارية وطبية. وفي ما يتعلق بمخزونات مواد اليورانيوم الانشطارية (''الكعكة الصفراء'')، تلاحظ الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها لا تشكل مصدراً رئيسياً للقلق من حيث انتشارها أو خطرها الإشعاعي. وتجري حالياً محادثات مع ليبيا بشأن إمكانية قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ببعثات تشمل أنشطة الضمانات والأنشطة ذات الصلة بالأمن النووي على حد سواء.

٤٠ – وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى فريق تابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تفتيشاً لمستودع رواغة في جنوب شرق البلد، هو الأول منذ شباط/فبراير ٢٠١١. وأكد الفريق أن مخزونات المستودع من الخردل الكبريتي وغيره من العوامل الكيميائية لا تزال قائمة بكاملها، واتخذ تدابير إضافية لكفالة سلامة المخزونات إلى أن تستأنف عمليات تدميرها في إطار نظام التحقق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إلا أن الأهم من ذلك أن النظراء

الليبيين قاموا في الأسابيع الأخيرة بتحديد موقعين لم يعلن عنهما سابقاً وتأمينهما. وقد أبلغت السلطات الليبية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية رسمياً بما اكتشفته في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وستواصل المنظمة العمل مع السلطات الليبية للتحقق من أي مخزون أعلن عنه حديثاً وتدميره.

٤١ - وقد راكمت ليبيا أكبر مخزون معروف من منظومات الدفاع الجوي المحمولة خارج البلدان المنتجة لهذه المنظومات. وعلى الرغم من أن الآلاف من هذه المنظومات دمرت أثناء العمليات التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي طوال سبعة أشهر، فإن دواعي القلق تتزايد بشأن ما تتعرض له هذه المنظومات من نهب واحتمال انتشارها، وكذلك بشأن الذخائر والألغام، وبشأن ما قد تمثله من خطر على الاستقرار المحلي والإقليمي. وأدى التعاون بين وزارة الدفاع والشركاء الدوليين إلى تفكيك أعداد كبيرة من مواقع منظومات الدفاع الجوي المحمولة في جميع أرجاء البلد، ولا سيما في الغرب منه. إلا أنه لا تزال هناك المئات من المواقع المشتبه فيها التي يتعين تفتيشها. ومع أن دعم السلطات الليبية في هذا الصدد كان حاسم الأهمية بالنسبة إلى الجهود الجارية بالفعل على هذه الجبهة، ينبغي أن يعجِّل تشكيل الحكومة المؤقتة هذه العملية.

٤٢ - ولا يزال التلوث الواسع النطاق للمناطق بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في جميع أرجاء ليبيا يشكل خطراً حقيقياً على السكان المدنيين بمن فيهم المشردون داخلياً، وكذلك العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية. وحتى تاريخه، أبلغ عن وقوع ما مجموعه ٨٤ حادثة ذات صلة بالذخائر غير المنفجرة والألغام. وعثر على كميات كبيرة من الذخائر غير المنفجرة ومخزونات الذخيرة في المناطق السكنية، بما فيها المدارس والمستشفيات. ويبدو أن قوات القذافي قد نقلت هذه المخزونات إلى المناطق المأهولة بالسكان لإخفائها عن الغارات الجوية المحتملة؛ وهي لا تزال بمعظمها غير مؤمنة، وتستوجب المخرونات الموجودة في سرت وبني وليد بوجه خاص اهتماماً فورياً. ويقوم فريق التنسيق المشترك لإزالة الألغام بتنسيق الجهود التي تبذلها ١٠ فرق لإزالة الألغام؛ وحتى تاريخه، أزالت هذه الفرق ما مجموعه ٠١٠ ٥٣ من الأصناف من أماكن عديدة، بما في ذلك ٥٨ مدرسة ملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب، ونظمت دورات تثقيفية بشأن مخاطر هذه المخلفات لأكثر من ٠٠٠ ٢٠ من المستفيدين المباشرين.

٤٣ - وتمثل المناطق غير المؤمنة لتخزين الذخيرة التي دمرتها غارات منظمة حلف شمال الأطلسي والمعارك الداخلية مشكلة ملحة أخرى. وتعرضت للقصف أكثر من ٤٤٠ منطقة غير مؤمنة لتخزين الذخيرة أثناء الحملة التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي، مما أدى في

بعض الحالات إلى انتشار التلوث في المناطق المحيطة بمواقع التخزين تلك. ومع أن تطهير المناطق غير المؤمنة لتخزين الذخيرة يحظى بأولوية الاهتمامات، لم ينشر حتى الآن سوى فريق واحد، يعمل حالياً في طبرق، بسبب محدودية الموارد والتمويل.

خامسا – الحالة الإنسانية

٤٤ – أظهر الشعب الليبي صموداً فريداً وقدرة هائلة خلال النزاع على تلبية أغلبية الاحتياجات الإنسانية للمتضررين. وفي جميع أرجاء البلد، هبَّت المجالس والمجتمعات المحلية لتقديم الدعم من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية للمشردين داخلياً بمساعدة من الشركاء الوطنيين والدوليين في مجال المساعدات الإنسانية. ولتقديم الدعم لها، اتخذ منسق الشؤون الإنسانية خطوات لكفالة تلبية الاحتياجات المتبقية للفئات الضعيفة في الوقت الذي تتقلص فيه عموما الجهود المتعلقة بالعمليات الإنسانية في ليبيا.

٤٥ – ومع استئناف الأنشطة التجارية، أصبحت السلع الغذائية متوافرة، وفتحت المدارس أبوابها من جديد، واستعيدت معظم الخدمات الأساسية بما فيها المياه والكهرباء. إلا أن الافتقار إلى السيولة وارتفاع الأسعار أسفرا عن انخفاض القوة الشرائية وأسهما في زيادة انعدام الأمن الغذائي لدى الشرائح الفقيرة والضعيفة في المجتمع الليبي.

٤٦ – ولا تزال عودة السكان المشردين إلى بني وليد وسرت تواجه العراقيل نظرا لاستمرار عدم توافر الخدمات الأساسية كالكهرباء والوقود والمياه وشبكات المجارير، وانتشار تلوث المناطق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، والتدمير الواسع النطاق للممتلكات، وغياب موارد الرزق، وكذلك الشواغل المتعلقة بحماية الأشخاص الذين يعتبر الليبيون أنهم كانوا من مؤيدي النظام السابق.

٤٧ – وبالإضافة إلى ذلك، فحتى مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، قدِّر عدد الأشخاص الذين لا يزالون مشردين داخل ليبيا بما يربو على ٠٠٠ ١٥٠ شخص. وإلى جانب الأشخاص الذين لاذوا بالفرار من بني وليد وسرت، هناك ما يدعو للقلق بشأن جماعات الأقليات الليبية، بما في ذلك نحو ٠٠٠ ٣٠ إلى ٠٠٠ ٣٥ من أهالي تاورغاء الذين شردوا من مناطق إقامتهم في إثر مزاعم عن اعتداءات ارتكبها بعض أفراد جماعتهم أثناء النزاع.

٤٨ – وهناك أيضاً شواغل جدية بشأن معاناة العديد من رعايا البلدان الثالثة، لا سيما المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، واللاجئون، وطالبو اللجوء، الذين أصبحوا أكثر عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان وتعدياتها. وتفاقمت محنتهم في ظل عدم وجود إطار قانوني لإدارة شؤون الهجرة. ويتخذ المجلس الوطني الانتقالي حالياً، بدعم من مفوضية الأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، عدداً من المبادرات لتلبية احتياجاتهم، بما فيها إنشاء مركز طويشة للعبور وتجديد مبناه. وبالتشاور مع السلطات المعنية، تستأنف المنظمة الدولية للهجرة الإعادة الطوعية لهؤلاء الرعايا إلى بلدانهم الأصلية. إلا أن التحدي الأبرز لا يزال يتمثل في التحقق من جنسية رعايا البلدان الثالثة واستصدار وثائق سفر لهم نظراً إلى أن الكثيرين منهم لا يملكون أي أوراق ثبوتية.

٤٩ - وما زالت المستشفيات مستمرة في العمل، ولكنها مكتظة بجرحى الحرب، وتبذل وسعها في بعض الأماكن لاستقبال المزيد من المرضى رغم ما تعانيه من نقص في عدد الموظفين المؤهلين. وفي المناطق التي شهدت معارك، هناك حاجة إلى توفير الدعم لإعادة تأهيل الجرحى، وأولئك الذين يعانون من إعاقات بدنية طويلة الأمد، وكذلك للأشخاص من ذوي الاحتياجات النفسية - الاجتماعية والعقلية من جراء النزاع.

٥٠ - وبناءً على سلسلة من التقييمات، أشرف منسق الشؤون الإنسانية على إعداد خطة العمل الإنسانية المشتركة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية للفئات الضعيفة في الفترة الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وتحدد خطة العمل أيضاً استراتيجية الخروج لإنهاء المساعدة الإنسانية تدريجياً استعداداً للانتقال إلى مرحلة التعافي وإعداد البرامج الإنمائية. وقد عرضت هذه الخطة على الممثلين الثنائيين في طرابلس يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

سادسا - نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

٥١ - عقب اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، بادرت البعثة على الفور إلى إرساء وجودها ميدانياً في ليبيا. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، نشر في ليبيا ما مجموعه ٤٣ موظفاً دولياً، بمن فيهم نائب الممثل الخاص للأمين العام (وهو أيضا المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية)، والخبراء في المجالات الفنية ذات الأولوية: ٤٠ في طرابلس، و ٣ في بنغازي. ونشر أيضاً ثلاثة موظفين إضافيين دوليين لدعم البعثة في بريندیزي. واستقدم ثلاثة موظفين وطنيين حتى الآن. ويستأنف فريق الأمم المتحدة القطري أيضاً عملياته تدريجياً، بالتنسيق الوثيق مع البعثة.

٥٢ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وضعت وزارة الخارجية رسمياً بتصرف البعثة مجمعاً للمكاتب لكي تستخدمه مقراً لها. ويقوم فريق لدعم البعثة حالياً بتهيئة هذا المجمع لكي تشغله البعثة في وقت لاحق من هذا العام.

٥٣ - وأجرت البعثة عدداً من المناقشات البناءة مع وزارة الخارجية بشأن مشروع اتفاق مركز البعثة لإبرام اتفاق مركز البعثة بشأن تشكيل الحكومة الانتقالية وتعيين وزير الخارجية.

سابعا - السلامة والأمن

٥٤ - تتسم الحالة الأمنية في ليبيا عموماً بالتسيب في معظم أرجاء البلد. وتتراوح مستويات الأمن في البلد بين المستوى ٣ والمستوى ٦ مع تصنيف طرابلس وبنغازي حالياً في المستوى ٤؛ ولا تزال سبها والجنوب عند المستوى ٦. وفي طرابلس، خُفِّض عدد نقاط التفتيش إلى حد كبير. ومع أن الحالة الأمنية تشهد قدراً لا بأس به من الاستقرار، لا يزال إطلاق النار كمظهر من مظاهر الاحتفال مدعاة للقلق: فمنذ إعلان التحرير في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت المستشفيات في طرابلس عن وقوع ما يتراوح بين ٣ و ٥ إصابات في المتوسط أسبوعياً. وفي أواخر الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عن وقوع عدد من الاشتباكات بين كتائب الثوار المتناحرة في العاصمة، مما أسفر عن سقوط عدد من القتلى في صفوف المقاتلين. وعلى الرغم من عدم وجود أي حوادث استهدفت خلالها أصول الأمم المتحدة أو موظفيها، فقد استوجب ما تمثله الحالة الأمنية الحالية من خطر محتمل حتى الآن استخدام المركبات المصفحة كوسيلة إلزامية لنقل الموظفين في طرابلس، مما يحد من قدرة البعثة على تقديم الدعم للبعثات الزائرة.

ثامنا - ملاحظات

٥٥ - قمت، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بصحبة رئيس الجمعية العامة، بزيارة إلى ليبيا الجديدة، لتهنئة أبناء الشعب الليبي بتحريرهم، ولكي أكرر تأكيد التزام المنظمة بمساعدة ودعم بلدهم في الانتقال إلى الديمقراطية. وفي الاجتماعات التي عقدتها مع رئيس المجلس الوطني الانتقالي، مصطفى عبد الجليل، ورئيس الوزراء، عبد الرحيم الكيب، وأعضاء المجلس الوطني الانتقالي، أعربت عن تطلعي إلى قيامهم بتشكيل حكومة شاملة تضم الجميع. وأكدت لهم التزام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة إليهم، بناء على طلبها، في مجال إجراء الانتخابات، وفي جهودهم المبذولة لتعزيز العدالة والمصالحة الوطنية في المرحلة الانتقالية، ولضمان الأمن العام، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقمت بحثّهم على تحسين تمثيل المرأة، والمشاركة في المشاورات مع المجتمع المدني، بما في ذلك الشباب والنساء.

٥٦ - ونقلت هذه الرسائل نفسها أثناء الاجتماعات التي عقدتها مع ممثلي المجتمع المدني، الذين سلَّمت بما كان لهم من دور حاسم في نجاح الثورة. وشجعتهم على أن يدعموا المبادئ

المذكورة أعلاه، بل وأيضا على أن يتحلوا ببعض المرونة والصبر حينما لا تتحقق الآمال والتوقعات بالسرعة المرجوَّة.

٥٧ - وكانت صدمتي شديدة من الزيارة التي قمت بها إلى مخزن في ضاحية خلة الفرجان في طرابلس، حيث قامت عناصر تابعة لنظام القذافي باحتجاز مدنيين في ظروف لاإنسانية، وعرَّضوا بعضهم للتعذيب، وقتلوا منهم ما أمكنهم قتلهم قبل أن يضرموا النار في جثثهم. إن على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى تحديد مصير المفقودين وتقديم الجناة الذين يتحملون أكبر المسؤولية عن هذه الجرائم إلى ساحة العدالة.

٥٨ - ويحظى التحدي المتمثل في تحقيق المصالحة الوطنية بأهمية فائقة. ومن دواعي الأسف أن النداءات التي وجهتها أنا وغيري إلى بقايا المؤيدين للنظام السابق بوقف القتال لم تلق آذانا صاغية، وأضافت الأسابيع الأخيرة من النزاع أعدادا جديدة من القتلى والإصابات الخطيرة، ومعاناة المدنيين، والتشريد، والدمار، والانتهاكات الأخرى. ومهما كانت شدة الغضب إزاء جرائم الحرب التي ارتكبها النظام السابق، يجب أن يواصل المجلس الوطني الانتقالي نداءاته من أجل تجنب الأعمال الانتقامية، وأن يحقق في الانتهاكات التي ارتكبها مقاتلوه أنفسهم. ويحدوني الأمل في أن تتحرك الحكومة المؤقتة سريعا صوب إعادة تعمير الضواحي التي تعرضت للدمار في أي جانب من جوانب النزاع، من مصراته والزاوية إلى بني وليد وسرت، وفي أن تساعد النازحين إلى العودة إلى ديارهم.

٥٩ - وأعتقد أن قادة ليبيا الجديدة ملتزمون بإقامة مجتمع يقوم على احترام حقوق الإنسان. ومهما كانت صعوبة الظروف، لا بد من اتخاذ إجراءات في أقرب وقت ممكن لوقف الاحتجاز التعسفي ومنع أشكال الإساءة والتمييز ضد رعايا بلدان ثالثة وضد أي فئة من مواطني ليبيا نفسها.

٦٠ - لقد نال المقاتلون الثوريون، ومعظمهم من الشباب، احتراما عظيما. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل إعطاء الأولوية لتوفير العلاج الطبي لجرحى الحرب ولمعالجة الصدمات التي أصابت الكثيرين، وبخاصة من الأطفال والنساء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يُكفل لهؤلاء المقاتلين مستقبلٌ في قوات الأمن الجديدة أو في الحياة المدنية، مع انتقال ليبيا من حالة الألوية المسلحة المتعددة إلى قوات الأمن الموحدة التابعة للدولة، ووضع الأسلحة تحت السيطرة.

٦١ - وتنادي السلطات الجديدة بالفعل بمد يد التعاون لمعالجة مسألة تأمين الأسلحة الكيميائية والمواد النووية والتخلص منها، فضلا عن انتشار الأسلحة والذخائر الأخرى. وسوف تحتاج إلى استمرار المساعدة في هذه المهمة، كما ستحتاج ليبيا وجيرانها إلى المساعدة

في إدارة شؤون الحدود وتدفق الأسلحة والبشر، على السواء. وقد تعهدت الأمم المتحدة بأن تعمل بصورة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي والهيئات الإقليمية الأخرى لمساعدة جيران ليبيا والحكومة الليبية في جهودهم المبذولة للتصدي لهذه الشواغل بسبل تشمل تحسين آليات تقاسم المعلومات ومراقبة الحدود.

٦٢ - وأهم من كل شيء أن المجلس الوطني الانتقالي والمجتمع المدني الليبي يتطلعان إلى الأمم المتحدة لكي تدعم مسيرة البلد الانتخابية صوب إقامة دولة ديمقراطية. وعبر كل المشاركات التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى الآن، كانت دائما تنقل رسالة فحواها أن الانتخابات تشكل عملية تقودها ليبيا، وفي حين يمكن للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة والدعم تمشيا مع ولايتها، فإن الليبيين هم الذين عليهم أن يوافقوا على النظام الانتخابي والعناصر الأساسية الأخرى للانتخابات التشريعية. وعلى الرغم من ذلك، فإن البعثة تواجه توقعات جدّ عالية حيث يطالب المحاورون بمشاركة قوية من الأمم المتحدة كضامن لنزاهة العملية الانتخابية.

٦٣ - وخلال تخطيطنا لفترة ما بعد انتهاء النزاع، أكدت على ضرورة أن يتعامل المجتمع الدولي مع الشأن الليبي بكل الاحترام بالنظر إلى أهمية تملُّك ليبيا مقاليد أمورها وإلى ما تتمتع به من قدرات. وعلى الرغم من حرصنا على مد يد المساعدة إلى ليبيا الجديدة، فإنه من الأهمية بمكان أن تتوخى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الرويَّة والاتساق في تعاملهما مع السلطات الليبية خلال هذا الوقت الانتقالي، وأن يتابعا عن كثب ما يرونه ذا أولوية فورية، مع مراعاة تجنب فرض أي طموحات مغالى فيها أو أي برامج طويلة الأجل.

٦٤ - وحينما اقترحت إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أوصيت بنشر أوليّ للبعثة لفترة ثلاثة أشهر بما يتيح المشاركة داخل البلد في زيادة تحديد احتياجات ورغبات ليبيا في ما يتعلق بالدعم المقدم من الأمم المتحدة، مع القيام في الوقت نفسه بتقديم المشورة والمساعدة العاجلتين. وأدت إطالة أمد النزاع إلى تأخير تشكيل الحكومة المؤقتة والتطورات الأخرى الضرورية لإجراء حوار وتقييم الاحتياجات مما يقتضيه التخطيط للبعثة، على الرغم من أن البعثة، حسبما ذكر أعلاه، تمكنت من الاضطلاع بأعمال تحضيرية ملموسة في مجالات الولاية المنوطة بها. وفي هذا السياق، فإنني أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر بما يمكِّنني من الرجوع إلى مجلس الأمن بمقترحات تعكس رغبات الحكومة المؤقتة في ما يتعلق بالدعم المقدم من الأمم المتحدة في المستقبل.

٦٥ - لقد أوجد الشعب الليبي لنفسه فرصة غير عادية، وها هو الآن يواجه تحديات غير عادية بنفس القدر. وهو يتطلع إلى الأمم المتحدة لتكون شريكا رئيسيا له في غمار تصديه لهذه التحديات، وعلينا أن نبذل قصارى جهودنا لدعمه.

٦٦ - وإنني أشيد بالسلطات الليبية والشعب الليبي لما حققوه من إنجازات تاريخية، وأشكرهم على ما قدموه من تعاون وثيق مع الأمم المتحدة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى شركاء ليبيا الإنمائيين الدوليين، والمنظمات الإقليمية، وغيرهم لمساهماتهم المستمرة في تأمين السلام والاستقرار في ليبيا، وكذلك إلى موظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على ما يبذلونه من جهود، تحت قيادة ممثلي الخاص إيان مارتن، لدعم مرحلة الانتقال في ليبيا.